التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب

أ.د. صالح عمر فلاحي

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم التنمية المستدامة، مع التركيز على طبيعة العلاقة بين هذا المفهوم والسلم، بعد أن عانت البشرية ويلات حروب أفقرت الإنسان ودمرت البيئة. وقد استلزم ذلك عرض الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة والوقوف عند الفجوة التي تزداد اتساعا بين أغنياء الشمال وفقراء الجنوب.

وقد كشفت هذه الدراسة عن المكانة التي يحتلها مفهوم التنمية المستدامة لدى أوساط فاعلة على الساحة الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وعدد غير قليل من حكومات الدول العظمى القادرة على التأثير على الإنسان والبيئة. كما بينت أن إدراج البعد الإنساني في التنمية المستدامة قد منحها دفعا جديدا على اعتبار أن معالجة هذه الأخيرة لا يمكن أن تتم بمعزل عن السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان.

Abstract

The purpose of this paper is to shed light on the concept of sustainable development. It is necessary to understand the links between the theme of development and peace. In so doing, the focal point will be on the economic dimensions of this concept and the disparities between the haves and the have-nots.

Sustainable development can be perceived as a positive step in today's world. It has become the major concern of the United Nations, non-governmental organizations and governments of the industrialized countries. It is suggested that sustainable development cannot be achieved unless peace, democracy and human rights are prevailed and respected.

المقدمة:

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يطفو على السطح بقوة منذ أواخر القرن الماضي ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار. ومرد هذا الاهتمام الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف، انطلاقا من واقع

كل منهما. غير أن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى كانت إحدى الظواهر التي لزمت البشرية في تطورها عبر الزمن. بمعنى أن موضوع التنمية كان وما يزال يشكل تحد لا يستهان به للمجتمعات في الماضي والحاضر وانشغالا لأجيال المستقبل.

إن معالجة ظاهرة التنمية المستدامة تعني ببساطة مواجهة المعضلات الأساسية التي تواجه تنمية الجماعة في عالم اليوم. وقد أثبت الواقع بأن النماذج التقليدية لم تستطع أن تحل مشاكل الغالبية العظمى من سكان المعمورة سيما تلك التي تعيش ظروفا بائسة في تاريخنا المعاصر. وفي الوقت ذاته، فإن السياسات المنتهجة لإحداث نقلة نوعية في اقتصاديات دول العالم قد أدت فعلا إلى إثراء فئات قليلة وحركت النمو في اقتصاديات وغيرت ملامح قطاعات في المجتمعات التقليدية، بيد أنها لم تساهم في حل القضايا الشائكة التي تواجه شرائح واسعة من المستضعفين في الأرض بل أفرزت ظاهرة التمايز الطبقي المقيت وأكثر من ذلك ساهم هذا التطور في التهام الكثير من الثروات الطبيعية وفي تدهور البيئة وفي وضع مصير الإنسان أمام مستقبل مجهول.

ومهما يكن فإن مفهوم التنمية المستدامة يكشف بجلاء التفاوت الصارخ بين الشعوب في المداخيل وفي المستويات المعيشية والصحية حيث تسعى الدول المتقدمة إلى الحفاظ على هذه المكاسب وتنميتها. أما الدول المتخلفة فقد أثبتت عجزها في توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية لشعوبها، ومن ثم فهي أبعد من أن تفكر جديا في التنمية المستدامة التي يبدو تجسيدها في الواقع أمرا في غاية من التعقيد. ولإدراك ذلك يستوجب الوقوف على مختلف المجالات لاستجلاء ما أمكن من الحقائق حول هذا المفهوم وحول واقع الدول النامية منه.

وفي ورقة البحث هذه سيتم التركيز على الإجابة عن التساؤلات التالية: هل تستطيع الدول النامية أن تعتمد على ما لديها من الثروات الطبيعية لتواجه معضلة الفقر؟ وما هي القضايا التي يجب الاهتمام بها والاستراتيجيات التي يمكن إرساؤها للانطلاق في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما مدى جدية المنظمات والأقطاب الفاعلة في الساحة الدولية في تقليص الفجوة بين أغنياء الشمال وبؤساء الجنوب؟ وما هو الدور المتوقع القيام به من طرف المنظمات غير الحكومية في هذا السياق؟

مشكلة البحث:

تزداد المشاكل التي تواجهها البشرية، في عالم اليوم، حدة وتعقيدا. ويتضح ذلك جليا في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة. ومرد هذا التعقيد أسباب عدة منها ما له علاقة بالسياسات التنموية التي تم تبنيها وتوظيفها ميدانيا، ومنها ما له علاقة بالإنسان في علاقته مع البيئة. كما أن الأنظمة السياسية القائمة في غالبية الدول النامية تتسم بالاستبدادية والتخلف فعاثت فسادا في البلاد والعباد.

وهكذا اتسعت دائرة الفقر وانتشرت الأمراض التي أضحت تهدد الإنسان

كالإيدز AIDS والسارس SARS، والحيوان كجنون البقر، والنبات كالتصحر الناجم عن الإنحباس الحراري. ويعود هذا الوضع إلى عدم تحمل الحكومات والشركات الصناعية العملاقة والمنظمات مسؤولياتها أمام ما يهدد هذا الكون الذي لا بديل للبشرية عنه. وعليه ستكون التساؤلات التالية موضع اهتمام هذا البحث:

1- كيف تطور مفهوم التنمية لينبثق عنه ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة؟

2- ما مدى الترابط بين التنمية المستدامة والسلم في العالم؟

3- هل الأبعاد الحقيقية للتنمية المستدامة كفيلة بتشكيل إطار مرجعي يمكن الاعتماد عليه في حل مشاكل الإنسان وفي حماية البيئة؟

4- ما الدور الذي يمكن أن تساهم به الأمم المتحدة والمنظمات وحكومات الدول الصناعية في محاربة الفقر ووقف تدمير الإنسان للبيئة؟

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من كونه يعالج أحد المواضيع الذي اكتسب جاذبية ووهجا كبيرين منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ومرد هذه الأهمية أن التنمية المستدامة لم يقتصر دورها على الإنسان فحسب بل امتد إلى البيئة التي يتواجد فيها هذا الإنسان وكل الكائنات الأخرى المهدد بعضها بالانقراض.

وقد اكتسى مفهوم التنمية المستدامة أهمية متميزة بعد اتساع نطاق الفقر ليمس مناطق شاسعة من هذا العالم، وبعد أن أصبحت الأمراض الغريبة عن الإنسان من الظواهر التي تبرز بين الفينة والأخرى. كما أن التنمية المستدامة التي تتسم بالشمولية تعالج البيئة وما تتعرض له من دمار بفعل أنانية الإنسان وسلوكه الجنوني. وفي حالة ما إذا منحت لمثل هذه العوامل عناية متميزة وخضعت لدراسات مستفيضة، فإن ذلك سيساهم لا محالة في إيجاد حلول للقضايا الشائكة التي تواجهها البشرية.

أهداف البحث:

يأمل الباحث من خلال هذه الورقة على حصر جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1-توضيح المفاهيم التي لها علاقة بموضوع "التنمية المستدامة" لإمكانية وضع تصورات جدية واتخاذ إجراءات كفيلة لهذا الموضوع.

2-حصر المعوقات التي تواجه الإنسان وتهدد البيئة في عالم اليوم وتحول دون تحقيق طموحات الأجيال الحاضرة والمستقبلية في العيش الكريم.

3-محاولة إبراز الدور الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات في وضع حد لكل ما من شأنه أن يهدد مصير هذا الكوكب.

4-يعد هذا البحث مساهمة متواضعة للفت أنظار الباحثين والمهتمين سيما في الدول العربية من أجل طرح تصورات ووضع استراتيجيات لتجاوز معضلات الحاضر والاستعداد للتحديات المستقبلية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي للموضوع تحت الدراسة. وليس بجديد القول بأن مفهوم التنمية المستدامة لا يزال يخضع للدراسات النظرية ولم يتخذ بعد شكلا متكاملا. ومن هنا فإن الأحكام الذاتية ستطغى على الأحكام الموضوعية، و هذا لا يعني بالضرورة الابتعاد عن المصداقية التي تعتبر الهدف الأسمى لأي باحث. بعبارة أخرى أن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون بمثابة تحليل مستفيض لتصور لا يزال في بداية الطريق. وقد اعتمد الباحث على مراجع معظمها من الشبكة العنكبوتية وبعض الحقائق التي لها علاقة بالموضوع سيما تلك المستنبطة من مواقف الشخصيات الفاعلة على الساحة الدولية. إضافة إلى تدعيم الطروحات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة بالأرقام التي تكشف عن الواقع البائس في عالم مليء بالتناقضات والاختلالات.

أولا– تحديد المفاهيم:

نال مفهوم التنمية قدرا لا يستهان به من النقاش السياسي والجدل الفكري في النصف الثاني من القرن العشرين. وكان التباين في الرؤى إحدى السمات التي طبعت هذا الجدل وذلك لاعتبارات إيديولوجية وتضارب في المصالح بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي يوم كانت الهيمنة للثنائية القطبية وما صاحبها من الحرب الباردة ومحاولات الاحتواء. وما من شك في أن لذلك أثره على المسار التنموي في الدول النامية وان اختلفت مرجعياتها والسياسات التي تم إتباعها. وفيما يلي سيتم تسليط بعض الأضواء على الجوانب النظرية للتنمية للتمييز بين مفهوميها التقليدي والحديث.

1) المفهوم التقليدي للتنمية:

ورثت الدول النامية أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية في غاية من التعقيد لم يكن من السهل تجاوز ها بسهولة. وقد أصبحت اقتصاديات هذه الدول تواجه قضايا مثيرة للقلق منها: تباطؤ وتيرة التنمية، سوء التسيير، الفساد الإداري، عجز آلة الإنتاج عن التجاوب مع الاحتياجات المتزايدة، والتبعية للخارج في الميادين الاقتصادية والتقنية والمالية وحتى الثقافية. و هذه كلها تشكل تهديدا حقيقيا لوحدة الأمم وتماسكها وتستبعد إمكانية تشكيل تصور متكامل لبعث الطموح وبناء الأمل المشترك.

ومما زاد في بؤس الدول النامية اعتماد الكثير منها على الصناعة باعتبار ها بوابة لامتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها وتطويعها، ومن ثم توفير متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها. وكان هذا الاهتمام على حساب قطاعات أخرى

تشكل العمود الفقري لاقتصاديات بعض الدول كالزراعة التي كانت تعتمد على التقنيات المحلية. و بالرغم من بساطة هذه الأخيرة ومحدودية آثار ها، فقد كانت تؤدي الدور المنوط بها لكونها غير مكلفة ونتاج نفس البيئة.

لقد اختلف المنظرون والباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، فهناك من يصفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية.[1] وتشمل هذه التغيرات الاهتمام بالصناعة التي تحتل الصدارة في السياسات الاقتصادية وتتضمن أيضا هجرة القوى العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية وتقليص الاعتماد على المساعدات المالية من الدول الأخرى وعلى المنتجات الفلاحية والمعدنية في الصادرات.[2]

أما الماركسيون فكانوا ينظرون إلى التنمية من خلال التغيرات التي تحدث في نمط الإنتاج المتجر في النظام الرأسمالي و في الصراع الطبقي.[3] و قد كان تعريفهم لنمط الإنتاج من منظور الملكية والرقابة على وسائل الإنتاج و نوع الحكومة والنظام القانوني. وتتصل هذه العناصر جميعها بمستوى التنمية للعلاقات الاجتماعية للإنتاج ولقوى الإنتاج. ومن خلال هذه العناصر تبرز الأزمات تحت تأثير التفاعلات الداخلية مما يؤدي إلى العمل الثوري.[4]

ويأتي البنك الدولي ليضع تصورا آخر، إذ يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد. وبناءا عليه رتب الدول بالكيفية التالية: الدخل المنخفض، الدخل المتوسط، الدخل العالي، الدخل الأعلى. وما يمكن ملاحظته هو أن هذا القياس مشكوك في ملاءمته ومن ثم في مصداقيته. فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة. ففي البرازيل مثلا كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981.[5] أما الدخل الوطني لـ 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينيات من 10% إلى 8%، بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%.[6]

وتعود الاختلافات في مفهوم التنمية إلى التباين في القناعات الإيديولوجية غداة انقسام العالم إلى معسكرين (الاشتراكي والرأسمالي). غير أن الفجوة بدأت تتسع بين الأغنياء في الشمال والفقراء في الجنوب منذ الحرب العالمية الثانية. وقد إتضح ذلك جليا عندما استعمل مصطلح "التخلف" Underdevelopment.[7] وكان التصور يومها أن الزيادة في الإنتاج هي السبيل إلى الرخاء والسلم.[8]

ومن أجل ذلك واجه قادة الدول النامية المستقلة تحديات كبرى في محاولاتهم تحقيق التنمية الاقتصادية التي أصبحت تمثل انشغالهم الأول. و من هنا كانت الضغوط لزيادة الإنتاج. ولتحقيق ذلك وضعت مخططات للتنمية، وكأن الفكرة السائدة آنذاك تقول بأن الإنسانية يجب تقييمها بما تنتجه.[9]

و في الحقيقة فإن التنمية تتضمن الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية

المتاحة والكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الثروة وتحسين المستوى المعيشي باقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل أفراد المجتمع.

2) مفهوم التنمية المستدامة:

إذا كانت النظرة التقليدية للتنمية تركز على القضايا التنموية في عدد كبير من دول العالم سيما النامية منها، فإن التنمية بهذا المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. بعبارة أخرى أن الإمكانات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا.

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما قدم الزمان، فإنه كمصطلح يعد ابتكارا حديث النشأة، إذ يعود إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 the UN Conference on the human environment. ومن هنا أصبح هذا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت الاستدامة تمثل منهجا للتنمية التي تهتم بقضايا الفقر والبيئة والمساواة والديمقراطية وفق ما اتضح من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992.[10]

ولكن ماذا تعني حقيقة التنمية المستدامة؟ إن أحسن تعريف هو ذاك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند the Brundtland Report سنة 1987 الذي يعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون التخلى عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها، أو ما معناه بالإنجليزية:

Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. *(11)*

ويتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الإنسان في العيش الكريم آنيا ومستقبلا.

ومن الأهمية التأكيد على الجانب الإنساني للتنمية المستدامة مثل العوائق السياسية والمؤسساتية وهي كثيرة في الدول النامية. وقد تم تطوير هذا الجانب في نظام الأمم المتحدة الذي يميل إلى استعمال مصطلح التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development.[12] والملاحظ أن تقديم البعد الإنساني يضع التنمية البشرية ضمن أولويات التكامل الجهوي والتنمية المستدامة لبلد أو منطقة جغرافية معينة. وفي اعترافها بمركزية البعد الإنساني في التنمية تبنت الأمم المتحدة في سنة 1986 إعلان حقوق التنمية مؤكدة بأن الفرد يمثل الموضوع المركزي في التنمية، ودعت أعضاء الدول لضمان الوصول إلى المصادر الأساسية: كالتعليم، خدمات الصحة، التغذية،

السكن، التشغيل والتوزيع العادل للدخل.[13]

والمؤكد أن التعريف المقبول عالميا للتنمية المستدامة لم يتبلور بعد ليتخذ شكله النهائي ولا يزال النقاش محتدما. و هذا من شأنه أن يدفع كل الفرق المعنية لوضع تصورات تتناسب ومرجعيتها الفكرية وفق ما يحقق مصالحها الحيوية. وفي ظل غياب الاتفاق الشامل، فإن كل فريق يستطيع أن يجد مصلحته في مكان ما في هذا المفهوم. ومن ثم لا يتوقع أن يكون أي إنسان ضدها.

وهكذا يتضح بأن التنمية المستدامة هي مفهوم يسوده الكثير من اللبس، ويتطلب الربط بين مختلف المجالات والتعامل مع بعض الأفكار غير العادية. فكيف يستطيع الأفراد التعامل مع هذا التعقيد؟ وما هي العوائق التي تواجه إجراءات تجسيد هذا المفهوم في الواقع؟ وما هي الأنماط الممكن تصورها للتنمية المستدامة؟

من الطريف القول بأنه خلال سنتي 1997 – 1998، وجد الباحثون أن حوالي 76% من الأشخاص لم يسمعوا بهذا المفهوم البتة. وبالنسبة للبعض الآخر فإنهم يلصقونه بالبيئيين الجدد.[14] هذا بالرغم من أنه منذ مؤتمر ريو دي جانيرو نال الموضوع تغطية هامة عبر وسائل الإعلام سيما فيما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض واتساع نطاق التصحر. أما الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فلم تنل إلا قليلا من الإشهار.[15]

ومما سبق يمكن التأكيد بأن مفهوم التنمية المستدامة بقي يحتفظ بشق فلسفي إذ يكتفي بإعلان النيات الحسنة في المحافل الدولية. أما حقيقة العلاقات بين مختلف المجالات وحتى بين مختلف الفاعلين فسيبقى يسودها الكثير من الغموض في الطرح والتردد في المواقف إلى حين تحديد مختلف العناصر التي يتضمنها هذا المفهوم. ويومئذ يمكن تذليل الصعوبات وتشكيل الرؤى والسلوك في العلاقات بين الأفراد والمحيط الذي يتواجدون فيه بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا.

3) التنمية المستدامة والسلم:

لقد كان لمفهوم التنمية المستدامة دور بارز في استمالة الباحثين والسياسيين للتأمل في الروابط بين الأزمات في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إلا أن هناك جملة من القضايا المتداخلة التي تعتبر من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، وهي السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والاستعمال الجيد لمصادر الطاقة ومشاركة الجماعات المحلية في صناعة القرار والتوزيع العادل للثورة. ومهما تعددت الشروط وتشابكت، فإن تجسيد التنمية في الواقع العملي يتطلب توفير السلم في المقام الأول.

والملاحظ أنه مع نهاية الحرب الباردة، أصبح اهتمام المجموعة الدولية منصبا حول السلم الدائم ووضع حد للنزاعات وتحقيق التنمية المستدامة. وبالتأمل في هذين الموضوعين اللذين هيمنا على النقاش السياسي خلال التسعينيات من القرن العشرين،

يجد المرء أن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو قد تبنى خطوة هامة في اتجاه الفهم الصحيح لكل من التنمية المستدامة وعملية السلم خلال القرن الواحد والعشرين.(16)

وبالرغم من الدراسات المستفيضة حول العلاقة بين السلم والتنمية، فقد بقيت نتائج هذه الدراسات دون أدلة مقنعة وقاطعة.(17) ومع ذلك فمن البديهي القول بأن تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة تعطي بريقا من الأمل بإزالة أنواع عديدة من الحالات التي تفضي إلى ظهور نزاعات واندلاع حروب. وفي حالات كثيرة يمكن التأكد من احتمال حدوث صدامات مسلحة.

غير أن مفهوم التنمية المستدامة غيرت هذه العلاقة بشكل جذري. فقد أوضح إعلان ريو دي جانيرو في المادة 25 بأن السلم والتنمية وحماية البيئة متداخلة وغير قابلة للتقسيم.

Peace, development and environment protection are interdependent and indivisible.(18)

و في الحقيقية فان عدد من الأسباب الأولية للنزاع مرتبطة بالتنمية المستدامة. و من المظاهر التي تعد بمثابة تحد للسلم و تحقيق التنمية المستدامة مشكلة النمو الديموغرافي الذي يتزايد بوتائر أسرع من تجاوب الموارد الطبيعية المتاحة و التكنولوجيا السائدة و تزايد الضغط على المياه العذبة و انجراف التربة و النزاعات حول المناطق المتضمنة للمصادر الاستراتيجية و زيادة الفوارق الاجتماعية و ظهور تدفقات الهاربين من الحروف و المجاعة و المظاهر الأخرى المدمرة للسياسة و ا فتصاد و البيئة(19). و مثل هذه المظاهر تتواجد في العديد من الدول، سيما في أفريقيا كالسودان و الصومال و الدول المجاورة للبحيرات. و قد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر على ذلك بقوله:

Some conflicts begin when people without shelter or other basic human rights seek better lives for themselves and their families by taking up weapons to fight against their own government or their neighbors.(20)

ومتى تم حصر التحديات المشتركة فإن النقاش سيعالج لا محالة كيفية مساهمة السلم في عملية التنمية المستدامة. ومن البديهي القول بأن انعدام السلم يعني حالة الحرب أو النزاع مما يؤدي إلى استنزاف المصادر التي كان من الممكن توظيفها لترقية رفاهية المواطنين. فضلا عن ذلك، فإن النزاعات المسلحة غالبا ما تلحق أضرارا بالغة بالموارد الطبيعية والبنى التحتية وبالإنسان. ومن الأمثلة الحية عن ذلك ما حدث ويحدث من حروب ومواجهات دامية في العراق وفلسطين وأفغانستان وكشمير والشيشان. وفي هذا السياق أكدت إحدى الباحثات من جامعة تورنتو Toronto (كندا) على ما يلي:

Possible destruction of the environment during warfare is a threat to every human… that 10 to 30% of all environmental degradation in the world is a direct result of the various militaries. [21]

وهذا يعني أن تحقيق التنمية المستدامة تساهم في إلغاء الأسباب الحقيقية للنزاع كتخفيض نسبة الفقر والتقليل من اللامساواة وتوزيع الموارد المتاحة بكيفية تستفيد منها شرائح واسعة من المحرومين. إن تحسين الظروف الاجتماعية تعد أساسية في ترقية السلم في مناطق كثيرة من العالم. كما تستطيع التنمية المستدامة أن تساهم في حالة الاستقرار والسلم إذا كانت التنمية شاملة وتتضمن فكرة التنظيم المتعدد ليس فقط اقتصاديا أو بيئيا أو سياسيا ولكن كل هذه الجبهات. إضافة إلى ذلك فإن تغيير أو إصلاح المؤسسات لغرض حل النزاعات الكامنة بكيفية ديمقراطية يشكل في جوهره فكرة الاستدامة.

فإذا أخذنا قضية المياه العذبة فإننا نلاحظ أن السعي الدءوب للهيمنة عليها يشكل أحد المصادر الرئيسية للنزاع في كثير من مناطق العالم، كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل ولبنان، وتركيا مع العراق وسوريا، والسنغال وموريتانيا والصراع المستتر بين الدول التي يمر عبرها نهر النيل. وتشير الدراسات إلى أن الحروب الكبيرة التي ستظهر خلال القرن الواحد والعشرين سيكون موضوعها السيطرة على المياه العذبة التي سيزداد الطلب عليها نتيجة التزايد السكاني واتساع المشاريع الصناعية.

من أجل التنبؤ لنزاعات العقود القادمة، يجب إدراك الواقع البائس للبيئة والصدام الثقافي والعرقي والمصير الجغرافي وغيرها. ولذا فإنه من الضروري الاستيعاب الجيد لما تعنيه التنمية المستدامة، ولماذا تم اختيار عنوان "مستقبلنا المشترك" Our common future لتقرير برونتلاند الذي اكتسب شعبية في أوساط الباحثين والمهتمين بالقضايا التنموية. [22]

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

بالرغم من تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل الغاية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا. كما أن هناك اتفاق على أهم الأبعاد المكونة لها. وفيما يلي سيتم التركيز على ثلاثة منها:

1) البعد الاقتصادي: في عالم اليوم تنعم شعوب الشمال بالثروة المادية والرفاه الاجتماعي والاستقرار النفسي بشكل غير مسبوق. لقد سمح الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة من فتح الحدود لتدفق السلع والخدمات مؤدية بذلك إلى تنويع وازدهار التجارة الخارجية. كما أن نمو الاقتصاد العالمي المصاحب بالثورة التكنولوجية أعطى دفعا لأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول الغنية.

أما الدول الفقيرة فقد كانت وما تزال تدفع ثمنا باهظا نتيجة هذا التطور بدءا من فقدان مواردها الطبيعية التي تعتمد عليها في حياتها اليومية والتراجع المستمر في مستوى أداء صناعتها وزراعتها وخدماتها مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على الجوانب الاجتماعية كالبطالة والتدني في المستوى المعيشي لفئات واسعة من مواطني هذه الدول.

وقد أثبتت الدراسات بأن الغنى في الموارد الطبيعية والاعتماد على الصناعات الاستخراجية لم تساهم بكيفية إيجابية في النمو الاقتصادي، بل على العكس من ذلك. فقد كان النمو أكثر بطئا في معظم الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.[23] كما أن الصناعات الاستخراجية لم تؤد إلى تخفيض الفقر بل أضفت مزيدا من التفاوت والبؤس. ويتجلى ذلك في الدول التي تعتمد على إيراداتها من تصدير البترول والمعادن أو تلك التي تلتجئ إلى الصناعات الاستخراجية كوسيلة للتنمية. وبالمقابل يهمش قطاع الفلاحة وتضيع فرص تنميته.[24] أما الصناعات التحويلية فكانت تجربة الدول النامية ومنها الجزائر فاشلة بكل المقاييس.

وتكمن القضية الأساسية في كيفية تسيير الإيرادات وفي توزيعها. وتطرح تحفظات حول الصناعات الاستخراجية من حيث كونها ذات كثافة رأسمالية تتطلب القليل من اليد العاملة غير المؤهلة أو قليلة التأهيل. وهنا فإن القضية التي تطرح بحدة حول إمكانية استفادة الجميع تتمثل في من يراقب الإيرادات؟ ومن يقرر كيفية توزيعها و/أو إنفاقها؟ إن العائدات المتأتية من استخراج الموارد الأولية إما أنها توجه للتنمية أو تستعمل في الإنفاق العسكري بدلا من محاولة تقليص الفقر. وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار ونشوب النزاعات والحروب الأهلية مثلما يحدث في كثير من الدول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ومرد ذلك فساد الأنظمة في هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية وتسلطها على شعوبها، وفي نفس الوقت فشلها في تحقيق الوعود المشروعة لمجتمعاتها. وطالما أن بعض الدول النامية تملك البترول والغاز وهي موارد غير قابلة للتجديد وللاستدامة نظرا لفطرتها يصبح من الواجب على صانعي القرار أن يكون استغلالها بكيفية تؤدي إلى الحفاظ على البيئة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وترك البدائل الأخرى التي تتضمن مقومات النمو والحياة للأجيال المستقبلية إلى حين تجاوز محن الحاضر وإرساء أسس لأمال المستقبل.

2) البعد الاجتماعي:

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدم تهميش الجماعات وتدمير مقوماتها الثقافية والروحية. إن الاستراتيجيات التي تعتبر منسجمة مع التنمية المستدامة تتوقف على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية. غير أن هذا لا يعطي مبررا لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذاك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتمثل التغير الاجتماعي الناجم عن استخراج الموارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات. وهنا يمكن تدمير أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية. وتبدو مثل هذه الآثار على النحو الآتي:[25]

أ- الآثار على السكان: إن إقامة مشروع في منطقة متخلفة يمكن أن يؤدي إلى الاحتكاك بالأشخاص الذين كانوا منعزلين في أوقات سابقة والذين لا يملكون الخبرة في التعامل مع العالم الخارجي. وهذا الاحتكاك يمكن أن يدمر النسيج الاجتماعي وأكثر من ذلك يفضي إلى الموت من جراء تعرضهم للأمراض التي لا يملكون المناعة ضدها.

ب-النزوح المادي: قد يتم نقل الأشخاص لغرض إقامة المشاريع الصناعية سيما

الاستخراجية منها أو بسبب فقدانهم للأراضي أو قد يرغمون على إعادة الانتشار بطريقة طوعية. كما أن الجماعات غير المعترف لها بحق امتلاك الأراضي أو حيث تملك الحكومات الحق على الإشراف على الموارد قد تفقد بعضا من أراضيها وممارسة أنشطتها التقليدية أيضا. وفضلا عن ذلك فإن إعادة التوزيع قد يسبب مشاكل إذا كان الموقع الجديد غير ملائم أو له موارد محدودة أو لا توجد بتاتا. وأخيرا فإن تطهير الأراضي ومنح تسهيلات البناء قد يؤدي بدوره إلى تدمير مواقع الثقافة والآثار القديمة.

ج- الآثار الديموغرافية: من الواضح أن خسارة الشعب قد تأتي من فقدانه للمعرفة والممارسات المرتبطة بالقوى العاملة لنظم الإنتاج التقليدية. ومع النمو السكاني السريع في الدول النامية وتدفقات العمال الباحثين عن كسب الرزق نتيجة انتشار المشاريع، يمكن أن يتصور المرء ما قد ينجر عن ذلك من زيادة في المنافسة على الموارد. كما أن وجود تجمعات كبيرة من العمال في موقع معين من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل عديدة كالعنف وتناول الكحول والمخدرات وانتقال الأمراض (كالإيدز).

د- الاعتماد على المساعدات الخارجية: بينما تستطيع مشاريع استخراج الموارد الطبيعية تحقيق فوائد هامة كالتشغيل وإقامة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وإذا لم تدرج هذه التنمية بكيفية مدروسة، فقد تؤدي إلى التبعية على المساعدات الخارجية وما ينجر عن ذلك من متاعب للأجيال الحاضرة والمستقبلية باستنزاف ثرواتهم وفقدان سيادتهم.

3) البعد البيئي:

في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأنشطة في بعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وامتداد العمران وإنشاء صناعات تبرز الآثارالمدمرة للبيئة نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من التلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر. كل هذه العوامل تعيق بشكل أو بآخر التنمية المستدامة. وفيما يلي بعض الآثار السلبية على البيئية:[26]

أ- خلال عمليات الاستكشاف: عادة ما يعتمد المستكشفون على وسائل النقل كالطائرات والمركبات القوية ويستعملون التفجيرات التي يمكن أن تؤثر على الحيوانات البرية. وفي المناطق الغابية حيث يتم تطهير الأرض يمكن أن يؤدي ذلك إلى التعرية وفقدان الأرض لخصوبتها. كما أن وجود أعداد كبيرة من العمال يمكن أن يساعد في الصيد وجمع الحيوانات البرية مما ساهم في اختلال التوازن البيئي.

ب- تطهير الأرض: إن استغلال المناطق الغابية كتنظيفها وإعدادها لإنشاء الهياكل القاعدية تؤدي حتما إلى فقدان الطبقة العليا من التربة الخصبة مما يهدد الثروة المتواجدة في المنطقة. وتشير البيانات إلى أن وتيرة إزالة الغابات تتزايد بسرعة وبشكل مطرد سيما في المناطق المدارية من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا إذ تتراوح المساحات التي تتعرض للدمار من 17 إلى 20 مليون هكتار سنويا مقارنة بـ

11.4 مليون هكتار سنة 1980.[27] وثمة عامل آخر لا يقل خطورة ويتمثل في سقوط الأمطار الحمضية Acid Rain، ويتضح ذلك بشكل جلي في أوروبا الشرقية.[28] كما تؤدي عملية تطهير الأرض إلى تقويض المصادر المائية.

ج- الطرق والأنابيب: من أكبر القضايا البيئية التي ترتبط بالتنمية في المناطق النائية والمتخلفة تتمثل في تشييد الطرق أو فتح معابر للأنابيب الناقلة للبترول أو الغاز أو الماء عبر المناطق التي لم يتوصل إليها الإنسان من قبل. وهنا فإن المستوطنين والمنجميين والصيادين قد يتحركون من خلال هذه الطرق والمنافذ ويلحقون أضرارا بالبيئة. كما قد تفتح هذه الطرق شهية الاستيطان الفلاحي من حولها لاستغلال المناطق المحيطة بها لبعض الوقت والانتقال بعدها إلى مناطق أخرى أكثر خصوبة.

د- القاذورات: إن غياب القوانين والرقابة على الجرائم التي يقترفها الإنسان في حق البيئة جعلت إلقاء القاذورات وحتى النفايات السامة أمرا ملحوظا في كثير من الدول النامية مما ساهم في تلويث المياه والتربة والجو. إن هذه القاذورات حتى ولو ألقيت في أعماق الأرض فقد تطفو أو تختلط بالمياه الجوفية. أما حرقها وحرق الغاز الطبيعي بالإضافة إلى تلك الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية والبلاستيكية فكلها تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.

ومن أجل معالجة مثل هذه القضايا وضمان تحقيق التنمية المستدامة يستوجب اعتماد تكنولوجيات الاستكشاف وتجنب كل ما من شانه أن يلحق أضرارا بالبيئة. كما يمكن اعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحويل القاذورات وفرز مكوناتها لإعادة استعمالها بدلا من إلقائها أو إحراقها. وهذا يتطلب من المجموعة الدولية الضغط على توفير هذه التكنولوجيات واستعمالها من طرف مختلف حكومات دول العالم.

ثالثا: ازدهار الشمال وبؤس الجنوب:

إن فشل دول الجنوب في تحقيق الحد الأدنى من طموحات شعوبها يعتبر من الحقائق الدامغة التي لا يمكن أن يختلف حولها اثنان. وما النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إلا دليل على هذا الفشل ودليل أيضا على فقدان الأمل في العيش الكريم لفئات واسعة من المحرومين. وفي الجانب الآخر تنعم شعوب وتزداد رفاهية حتى التخمة، ومع ذلك تستمر في سعيها الحثيث لتكديس المزيد من الثروات التي يأتي جزء كبير منها من الدول النامية.

1- ثنائية التضاد: الثروة - الفقر:

لم يحدث في تاريخ البشرية أن تم خلق الثروة مثلما حصل خلال 15 سنة الأخيرة من القرن الماضي. غير أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت اتساعا. وتشير الدراسات إلى أن معدل استهلاك الفرد الأمريكي هو 60 مرة أكثر من معدل استهلاك المواطن في هايتي.[29] وإذا كان سكان المعمورة سيستهلكون معدل ما يستهلكه الأوروبيون، فإن ذلك يتطلب 5 مرات مساحة الأرض بما تحتويه من الموارد والهواء

النقي والمياه العذبة.[30]

وخلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1990 تمكن خمس السكان الأغنى في العالم من رفع حصتهم من المكاسب العالمية من 70% إلى أكثر من 82%، في حين تناقصت حصة خمس السكان الأفقر في العالم من 2.3% إلى 1.4% خلال نفس الفترة.[31] وهذه الأرقام توضح التباين المتنامي بين أغنياء الشمال وفقراء الجنوب. وهذا لا يعني بالضرورة بأن الصورة بيضاوية في الشمال كله. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعيش 15% من المواطنين تحت خط الفقر، وفي أوروبا يوجد ما لا يقل عن 25 مليون من البطالين معظمهم من الشباب، وفي فرنسا يلتجئ مليونان من الأفراد إلى العيش على المساعدات.[32]

وإذا أخذنا المؤشر المالي حيث يستفيد منه عدد قليل من الأفراد دون إعطاء أي انشغال للجوانب الصناعية والاجتماعية والبيئية، فإن المضاربة بالعملات أصبحت وظيفة أساسية ومصدرا مربحا لكثير من الشركات. لتوضيح ذلك يمكن الإشارة إلى أن 1.400 مليار دولار أمريكي تتحرك يوميا عبر العالم، وأن 10% منها تستعمل في التجارة أو الاستثمار لأغراض الإنتاج، أما الباقي فيستعمل في المضاربة.[33]

وبتسليط المزيد من الأضواء حول دول الجنوب يتضح أن المأساة أدهى وأمر، وأن تكاليف الإنسانية يتجلى بشكل واضح في استمرار الفقر ونمو اللامساواة وسوء توزيع الثروة في معظم الدول النامية. وتشير البيانات إلى أن ثلث سكان العالم يعيشون بدخل أقل من دولارين في اليوم، وأن خمس السكان (1.2 مليار نسمة) يعيشون في فقر مدقع بنصف ذلك المبلغ، أي دولارا واحدا.[34]

وإذا كان الفقر ينظر إليه على أنه حالة الحرمان من العناصر الأساسية والضرورية للإنسانية للعيش والتطور بالكرامة المادية والعقلية والروحية،[35] فإن هذه الظاهرة المقيتة توضح بجلاء انطباقها على شرائح واسعة من المجتمعات في الدول النامية. إذ تشير التقديرات إلى أنه كل سنة يموت 13 مليون طفل من الفقر والأمراض المتصلة به.[36] والمؤكد أن سوء توزيع الموارد وتراكم الثروة والاستهلاك المفرط تعد من الأسباب الكبرى للفقر مما يؤدي إلى تدمير الحياة ومحو الحقوق المدنية للشعوب وهويتها الثقافية.

وهكذا تزداد أوضاع الفقراء سوءا ويحرمون من الحياة التي تعد من الحقوق الأساسية للإنسان. كما أن النساء والأطفال يعانون أوضاعا بائسة، فهناك 900 مليون شخص لا يقرءون ولا يكتبون، وأن واحدا من ثلاثة أطفال يولدون يعاني من سوء التغذية خلال السنوات الخمسة الأولى من حياته،[37] وأن 250 مليون طفل يرغمون على العمل في المصانع والمزارع والدعارة، في حين يصارع 35 ألف طفل الموت يوميا نتيجة سوء التغذية والأمراض.[38]

إن هذا التناقض الصارخ والتباين الفضيع بين الشمال والجنوب يؤكد فعلا تزايد حدة التقطيب Polarization بين هذين الطرفين من ناحية وضمن البلد الواحد في

الشمال كما في الجنوب من ناحية ثانية. وفي هذا السياق عبر المدير العام للأمم المتحدة لبرامج التنمية عن الوضع في الكلمات الآتية:

The system of increasing polarization is leading our planet to a situation which is not only unethical but unhuman. Violence is threatening everywhere. *(39)*

إن مصادرة القوى الاستعمارية لثروات الشعوب المستعمرة وهيمنتها عليه لسنوات طوال ساهمت في ترسيخ الفقر في الجنوب والثروة في الشمال ومن ثم خلقت مشاكل في غاية من التعقيد للأجيال في الجنوب، ويتجلى ذلك من العوامل الآتية:

أ- تشجيع حكومات دول الشمال القادة السياسيين في الجنوب باستعمال القروض لتوفير الظروف الملائمة ولدفع عجلة التنمية. غير أن هذه الأموال غالبا ما كانت تستعمل في الأغراض العسكرية، وكانت الدول المدانة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة دول أمريكا اللاتينية ملزمة بدفع أسعار الفائدة أعلى بكثير من طاقتها.(40)

ب- إن سياسات الهيمنة على التجارة الدولية دفعت دول الجنوب بتبني برامج التعديل الهيكلي على أساس أن الجنوب يجب أن يوفر أكثر وينفق أقل. وقد تم هذا ولكن على حساب زيادة نسبة البطالة وتخفيض المستوى المعيشي والصحي والتعليم. ففي الفترة الممتدة من سنة 1982 إلى 1990 قامت الدول الفقيرة بتحويل 1.345 مليار دولار لسد الفوائد المستحقة على ديونها وإعادة دفع رأس المال، وهذا يمثل 25% من التدفقات الإجمالية للدول الفقيرة خلال تلك الفترة.(41)

ج- إن السياسات غير الديمقراطية للحكومات الوطنية في دول الجنوب ساهمت في زيادة الفقر وتركيز الثروة في أيادي النخب النافذة المتسلطة التي لا تعير أدنى اهتمام لما تعانيه الطبقات المسحوقة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تدمير الأنظمة الفلاحية التقليدية وتحويل الأراضي إلى الإنتاج غير المستديم لغرض التصدير.

وفي الحقيقة فإن تقليص الفقر يتوقف على نماذج التنمية المعتمدة ومدى ملاءمتها للإمكانيات المتاحة في كل بلد وكيفية استغلال الأفراد لها. كما أن إلغاء الفوارق الاجتماعية يمكن أن تتجسد في الواقع العملي إذا ما تم توزيع الدخول بكيفية عادلة ويفسح لهم المجال في المساهمة في عملية صناعة القرار السياسي. وفي مثل هذه الأوضاع ستزول بؤر التوتر والعنف ويغيب شبح الحرب مما يدفع الأفراد وصانعي القرار لبذل الجهود وتسخير الموارد لتحقيق الأهداف التنموية النبيلة للأجيال الحالية والمستقبلية.

2-الموقف الدولي من التنمية المستدامة:

يمكن القول أن الموقف الدولي لا يزال غير منسجم فيما يجب فعله تجاه ما يواجه البشرية من مخاطر نتيجة الانتكاسات في المسار التنموي للدول النامية مما ساهم في اتساع دائرة الفقر وتزايد المخاطر المحدقة بالبيئة وبشكل خاص ارتفاع درجة

حرارة الأرض وذوبان القطب المتجمد الشمالي بشكل مخيف والزحف المستمر على تدمير الغابات سيما غابة الأمازون التي تعد الرئة التي يتنفس منها العالم وتخريب طبقة الأزون وتلوث المياه والهواء والأرض.

ويعود الفضل في إبراز مفهوم التنمية المستدامة، كما سبق الذكر، إلى الأمم المتحدة عبر المؤتمرات التي عقدت في هذا الشأن. إلا أن تجمع الدول الصناعية في كيوتو Kyoto باليابان سنة 1997 كان له وهجه الخاص، إذ تمكن المندوبون في هذا اللقاء من الاتفاق على النقاط الآتية:[42]

أ- لا يجب تفسير التنمية المستدامة بالكيفية التي تؤدي إلى إبقاء التخلف في بعض الأنظمة مما يعيقها في تحقيق آمالها المشروعة في تحسين مستوى معيشة سكانها.

ب- يجب أن تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار الفوارق الموجودة في أنماط الاستهلاك والتوزيع مع الحيلولة دون الاستدامة في الاستهلاك المبالغ فيه في بعض الأجزاء من العالم مناقضة بذلك الحالة المرعبة من الحرمان في أجزاء أخرى من المعمورة.

ج- أن تتضمن التنمية المستدامة الشاملة تغيرات في أنظمة القيم السائدة لخلق الوعي الدولي الضروري والإحساس الشامل بالمسؤولية والتضامن.

د- إن التعاون الجامعي من أجل التنمية المستدامة يجب أن يشمل أيضا على الدور الحيوي الذي تمارسه الجامعات في الدول التي تعاني من نقص في الموارد.

هـ- إن الجمعية الدولية للجامعات The International Association of Universities ومن خلال إمكانياتها التنظيمية وما لها من علاقات وما تملكه من العوامل المساعدة التي تتوفر عليها والشبكة الوظيفية تستطيع من خلال هذا كله أن تساهم في تنفيذ هذا الإعلان.

إلا أن هذا الاتفاق واجه انتكاسة كبيرة على إثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه، مما جعل الدول الأوروبية واليابان تبدي الكثير من القلق والامتعاض من هذا الموقف السلبي. وقد كان الهدف المتوخى من بروتوكول "كيوتو" يتمثل في تخفيض الغازات المنبعثة من الصناعة في الدول المتقدمة في الفترة ما بين 2008 إلى 2012. وكانت النسب المحددة كما يلي: اليابان 6%، الولايات المتحدة الأمريكية 7%، والاتحاد الأوروبي 8%.[43] وتكمن أسباب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لرؤيتها في أن تخفيض الغازات في الدول المتقدمة (اليابان والاتحاد الأوروبي) لن يتم بفعالية مما يؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة بالصناعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية. بعبارة أخرى إن انسحاب أمريكا من برتوكول "كيوتو" سيجعلها في وضع تنافسي قوي ضد الدول و المناطق الأخرى.و نتيجة لذلك سيفقد الاتحاد الأوروبي و اليابان مواقعهم التنافسية ضد أمريكا من ناحية و تزداد منافستهم ضد الصين و الهند و دول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى.[44]

وبانعقاد قمة جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا في سبتمبر 2001 كان التركيز واضحا على ظاهرتي نمو الفقر وتدهور البيئة. وقد أثارت هذه القمة اهتمام الرأي العام من خلال نقطتين: أولهما، أن الوثيقة المقدمة تم التفاوض حولها في اجتماعات في نيويورك، وفي بالي (إندونيسيا) لتقدم عندئذ لقمة جوهانسبورغ. وثانيهما أن هذه القمة حضرها 104 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 21000 شخص منهم 9000 مندوب و8000 ينتمون لمنظمات غير حكومية و4000 يمثلون الصحافة.[45] وما كانت هذه التظاهرة لتصل هذا الحجم من المشاركة وهذا القدر من الصخب السياسي والإعلامي لولا أهمية الموضوع وخطورته على مستقبل البشرية.

وهكذا يتضح تدعيم مفهوم التنمية المستدامة تحت الضغوط المتزايدة على الحكومات والشركات العالمية. وتجاوبا مع ذلك تعهدت تسع شركات كبرى في مجال الكهرباء بتحمل مشاريع الطاقة المستدامة في الدول النامية. كما أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده بتخصيص مبلغ 700 مليون دولار كمشاركة في الميدان الطاقوي. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قدمت استثمارا قدر بـ 133 مليون دولار منها 43 مليون دولار في الطاقة سنة 2003، و90 مليون دولار للفلاحة المستدامة، إضافة إلى الاهتمام بقضايا الصحة وتخفيض الأمراض الناجمة عن التلوث والمنتجات الكيماوية التي تضر بصحة الإنسان.[46]

إن هذه المساهمات وبالرغم من محدوديتها إلا أنها تعد انطلاقة هامة ومؤشرا يدل على التفاعل مع حتمية التنمية المستدامة التي أصبحت حقيقة فرضت نفسها، كما أكد على ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في قمة "جوهانسبورغ" بقوله:

The summit makes sustainable development a reality. This summit will put us on the path that reduces poverty while protecting the environment, a path that works for all peoples, rich and poor, today and tomorrow.[47]

وهكذا بدأت صورة التنمية المستدامة تتشكل بل وتأخذ منعطفا جديدا لدى المجموعة الدولية كالأمم المتحدة والدول الفاعلة في المجتمع الدولي التي تتحمل أوزار ما تواجهه البشرية من مآسي لا حصر لها في عالم اليوم. وإذا ما أريد تحقيق نتائج إيجابية في هذا المضمار يصبح لزاما على المجموعة الدولية من خلال مؤسساتها المعنية أن تطرح البدائل الموضوعية والواقعية للتنمية المستدامة بشكل منهجي مع التركيز على النماذج الإنمائية التي تتوافق مع متطلبات العصر وقابلة للاستمرار.

الخاتمـــة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن التنمية المستدامة كانت في بداية ظهورها مفهوما مجردا Abstract concept. وما لبث أن شهد تقدما واضحا في التحديد النظري الدقيق للمفهوم. وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات والتطبيقات

العملية للتنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.

وواضح أن للأمم المتحدة دورا متميزا في تقديم مفهوم التنمية المستدامة والترويج له في الأوساط الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمثقفين والصحافيين. ومما ساهم في إعطاء هذا المفهوم نكهة خاصة هو احتواؤه على البعد الإنساني الذي أصبح يتصدر الطليعة كلما أثيرت التنمية المستدامة. فضلا عن ذلك، فقد كان التركيز واضحا أيضا على العديد من القضايا كالسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة ومشاركة الجماعات المحلية لصناعة القرار وضمان التعليم والصحة والسكن والتشغيل والتغذية والتوزيع العادل للثروة ليس للأجيال الحاضرة فحسب وإنما للأجيال المستقبلية أيضا. و هذا يعني ترشيد استعمال الموارد المتاحة سيما تلك التي لا تتجدد كالبترول والغاز والمعادن.

لقد كشف الواقع الاقتصادي في العالم عن التباين المرعب بين أغنياء الشمال وفقراء الجنوب وحتى في مجتمعات دول الشمال نفسها. وبالرغم مما يبدو وكأنه تجاوب لمعضلات هذا الكوكب، فإن ذلك ينطلي على بعض الاستحياء من طرف سادة عالم اليوم. ومع ذلك، يبقى الأمل قائما على المنظمات غير الحكومية في هذه الدول لما لها من أدوات الضغط والتأثير والقدرة على تعبئة الجماهير وتحسيسها بإمكانية اتخاذ إجراءات وقائية اليوم قبل الغد. وهنا فإن أبجديات المنطق تقتضي أن يتخلى الأغنياء عن أنانيتهم في جمع الثروة دون اكتراث بمن حولهم وبالمستقبل أيضا. وأما الفقراء فإن بليتهم تكمن في فساد حكامهم وتجبرهم على شعوبهم، ومن ثم فإن أخذ الحرية من طرف هذه الشعوب و فرض مشاركتها في القرار كفيلة بتحقيق الديمقراطية وتخفيض نسبة الفقر والأمراض والتلوث البيئي. وعندها يمكن تجسيد مضامين التنمية المستدامة على أرض الواقع.

References:

1- Graham Bannck, R.E. Baxter & Ray Ree, The Penguin Dictionary of Economics, 2nd ed. (New York : Penguin Books, 1977), P.143.

2- Ibid.

3- Richard Peet, ed., An Introduction to Marxist Theories of Underdevelopment (Cambira, Australia : Australian Natinal University, 1980), p.2.

4- Ibid.

5- World Bank, World Development Report (Washington, D.C. : Oxford University Press, 1983), p.149.

6- Alain Birou et al., Towards a Re-definition of Development (New York : Pergamon Press, 1977), p. 268.

7- يعتبر المفهومان "التنمية" و"التخلف" وجهان لعملة واحدة، غير أن التخلف غالبا ما يرتبط بالمجتمعات التي تتسم بتدني المداخيل وانتشار الفقر والأمراض وغيرها.

8- "The Poorest of the Poor in the World are denied the Fundamental Right of Life"

http://www.svenskakyrkan.se/arkeb/biskmote/beng931/richp303.htm

9- Ibid.

10- International Symposium, "Sustainable Development, Implications for World Peace".

http://www.utexas.educ/courses/sustdevt/conceptual.html

11- Paul Samson, ''the Concept of Sustainable Development, July 1995''.

http://www.gci.ch/DigitalForum/digiforum/discussionspapers/concept.html

12- Ibid.

13- "Sustainable Development : Some Definitions''.

http://www.unesco.org/iau/+fsd-html

14- Francine Pellaud, ''The Difficulties of Presenting Sustainable Development in an Exhibition''
http://www.unige.ch/fapse/SSE/teachers/giordan/LDES/anglais/inform/publicat/artic1/PbioeDD-00/DDBioEd.html

15- Ibid.

16. Ibid.

17- Ibid.

18- Ibid.

19- International Symposium, ''Sustainable Development, Implications for World

Peace''.

http://www.utexas.educ/courses/sustdevt/conceptual.html

20- Jimmy Carte, Talking Peace, A Vision for the Next Generation (USA: Puffin Books,1993), p.78.

21- Susan Lanier-Graham, The Ecology of War, Environmental Impacts of Weapons and Warfare (New York: Walker and Company, 1993), p. xxix.

22- International Symposium, ''Sustainable Development, Implications for World Peace''.

http://www.utexas.educ/courses/sustdevt/conceptual.html

23- Amy Sweeting, ''The Extractive Industries Review, Conceptual Framework (Draft) ''

http://216.239.39.100/search?q=cache:hkOShPX36BgC:www.eireview.org/eir/eirhome.nsf/(Doc Library)/E255211D9D06049885256B680081AEA7/%24FILE/eir-Conceptual-Framework.doc+sustainable+development+definition+&hl=en&ie=UTF-8

24- Ibid.

25- Ibid.

26- Ibid.

27- ناريندرا شارما، "إدراة عالم الغابات"، ***التمويل الدولي*** (يونيو 1992)، ص. 31.

28- نفس المرجع.

29- Amy Sweeting, ''The Extractive Industries Review, Conceptual Framework (Draft) ''

http://216.239.39.100/search?q=cache:hkOShPX36BgC:www.eireview.org/eir/eirhome.nsf/(Doc Library)/E255211D9D06049885256B680081AEA7/%24FILE/eir-Conceptual-Framework.doc+sustainable+development+definition+&hl=en&ie=UTF-8

30- Ibid.

31- Ibid.

32- Ibid.

33- Ibid.

34- ''Social and Environmental Justice, the Challenges''

http.//www.careinternational.org.uk./reports/framework22may.pdf

35- Poverty is defined as ''the state of deprivation of essential elements necessary for human being to live and develop with dignity physically, mentally and spiritually, while

accounting for specific needs relating to gender, ability/disability, cultural values, age and ethnicity.''

http://www.igc.org/ habitat/treaties/-7k

36- Ibid.

37- ''The Poorest of the Poor in the World Are Denied the Fundamental Right of Life''.

http://www.svenskakyrkan.se/arkeb/biskmote/beng931/richp303.htm

38- Network Cultures' Research Project, ''Economic Organization and Local Cultures: Explorations Into the Cultural Embeddedness of Local Economic Life''.

http://www.network&cultures.net/29-30/socialactivists.html

39- Johannesburg Summit, ''With a Sense of Urgency, Johannesburg Summit Sets an Action Agenda''.

http://www.johannesburgsummit.org/htm1/whats-new/feature-story38.htm

40- ''The Poorest of the Poor in the World Are Denied the Fundamental Right of Life''.

http://www.svenskakyrkan.se/arkeb/biskmote/beng931/richp303.htm

41- Ibid.

42- ''Sustainable Development Some Definitions''

http://www.unesco.org/iau/tfsd-first.html

43- Hiroshi Hamasaki, ''The Economic Environmental Impact of the US Withdrawal from the Kyoto Protocol''.

http://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/res-display.asp?RecordID957

44- Ibid.

45- Johannesburg Summit, ''With a Sense of Urgency, Johannesburg Summit Sets an Action Agenda''.

http://www.johannesburgsummit.org/htm1/whats-new/feature-story38.htm

46- Ibid.

47- Ibid.